

Distr.: General
23 August 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٥٧ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة

مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٨٩/٧٢ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً بشأن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل تحسين الخبرات الفنية والفعالية، والشفافية، والمساءلة، والتمثيل الجغرافي، ومراعاة المنظور الجنساني، ومشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل. ويغطي هذا التقرير، وهو التقرير السادس المقدم إلى الجمعية العامة في هذا الصدد، الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى تموز/يوليه ٢٠١٨.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/73/150

200918 180918 18-13880 (A)



أولا - مقدمة

١ - لا تزال البعثات السياسية الخاصة تمثل أدوات بالغة الأهمية في جهود الأمم المتحدة لمواجهة التحديات المتنامية للسلام والأمن في العالم وما فتئت تتطور لتلبية الاحتياجات الجديدة. وتباين البعثات بدرجة كبيرة من حيث ولاياتها ونطاقها وتصميمها المؤسسي ونهجها. وهي تتراوح بين مبعوثين وممثلين خاصين يضطلعون بولايات المساعي الحميدة، وأنواع من أفرقة الرصد التي تشرف على نظم جزاءات مجلس الأمن، وبعثات ميدانية صغيرة تضطلع بمهام متخصصة مثل نزع السلاح، وعمليات متعددة الأبعاد ذات ولايات شاملة تدعم عمليات الانتقال السياسي والجهود الرامية إلى بناء السلام المستدام. وتوجد ثلاثة مكاتب إقليمية للأمم المتحدة في وسط أفريقيا ووسط آسيا وغرب أفريقيا تمثل منابر أمامية للدبلوماسية الوقائية والحوار وتعمل في إطار تعاون وثيق جدا مع المكاتب الإقليمية النظيرة المعنية بقضايا السلام والأمن التي تمس المناطق التي توجد فيها تلك المكاتب.

٢ - وتعمل البعثات السياسية الخاصة في بيئات متزايدة التعقيد في يومنا هذا، وفي ظل أوضاع أمنية شديدة التقلب في كثير من الحالات. ففي ظل بيئات تميزها النزاعات ذات الطابع الإقليمي والتوترات القبلية والطائفية والأعداد الكبيرة من اللاجئين والمشرّدين والتهديدات المتنامية العابرة للحدود من قبيل الجريمة المنظمة عبر الوطنية وانتشار الأسلحة والإرهاب، تعمل هذه البعثات في إطار من التكامل المتزايد مع كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأفرقة القطرية وعمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، كان على البعثات السياسية الخاصة أن تصبح أكثر مرونة في تنفيذ ولاياتها مع إدارة المخاطر الجديدة في الوقت ذاته.

٣ - وتمثل الوقاية ركنا أساسيا في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة، وتؤدي البعثات السياسية الخاصة دورا حاسما في إطار هذا النهج. ولذلك، فإن الجهود الرامية إلى تحسين فعالية البعثات السياسية الخاصة وشفافيتها وخضوعها للمساءلة وتمثيلها يجب أن يدخل في صميمها التركيز على قدرات هذه البعثات على تعزيز منع نشوب النزاعات ومنع تصاعدها واستمرارها وتكررها. وفي إطار هذه الجهود، أعطيت الأولوية إلى زيادة تعاون البعثات السياسية الخاصة وغيرها من العمليات الميدانية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ودعمها لها، في مجال منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

٤ - وستؤدي الجهود التي تبذل لتعزيز منظومة الأمم المتحدة، لا سيما من خلال المبادرات الجارية لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعديل هيكلها للسلام والأمن، وتحديث ترتيباتها الإدارية والتنظيمية، وزيادة قدراتها وتحليلاتها المتعلقة بالشؤون الجنسانية، إلى زيادة دعم الأمم المتحدة في تنفيذ ولاياتها، بما في ذلك ولايات البعثات السياسية الخاصة. وعلى وجه الخصوص، سيكفل إنشاء ركيزة إقليمية مشتركة في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام بهيكلهما الجديد المرتقب تحسين الدعم المقدم لعمل البعثات السياسية الخاصة، فضلا عن استحداث نهج إقليمية شاملة ومتكاملة. وإنني أطلع إلى تفعيل إصلاحاتي بالكامل في كانون الثاني/يناير المقبل.

٥ - ويقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٨٩/٧٢ الذي طلبت فيه الجمعية إليّ أن أقدم إليها تقريراً بشأن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل تحسين الخبرات الفنية والفعالية، والشفافية، والمساءلة، والتمثيل الجغرافي، ومراعاة المنظور الجنساني، ومشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل. ويغطي هذا التقرير، وهو التقرير السادس المقدم إلى الجمعية

العامة في هذا الصدد، التطورات التي حدثت في الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى تموز/يوليه ٢٠١٨. ويركز الفرع الثاني من التقرير على أهم التطورات على صعيد العمليات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويقدم الفرع الثالث موجزا عن الحوار التفاعلي الذي عُقد مع الدول الأعضاء بشأن البعثات السياسية الخاصة في نيويورك في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨. ويتناول الفرع الرابع مجموعة متنوعة من مسائل السياسات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، بينما يتضمن الفرع الخامس بعض الملاحظات بشأن أهمية هذه الأداة وسبل المضي في تعزيزها.

ثانياً - التطورات الرئيسية على صعيد العمليات

٦ - يقدم هذا الفرع، في شكل موجز، معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية المتعلقة بعمليات البعثات السياسية الخاصة في الفترة المشمولة بالتقرير، الممتدة من آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى تموز/يوليه ٢٠١٨.

٧ - وفي منطقة البحيرات الكبرى، استمر مكتب مبعوثي الخاص، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وهيئات إقليمية أخرى، في دعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وأطلق مكتب مبعوثي الخاص وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع ممثلي حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وغيرها من الجهات الضامنة للإطار، آلية متابعة في نيسان/أبريل ٢٠١٨ لإعادة المقاتلين السابقين المنزوعي السلاح التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومعاليهم الذين يعيشون في معسكرات العبور في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك المقاتلين السابقين التابعين لحركة ٢٣ مارس ومعاليهم الذين يقيمون حالياً في معسكرات في رواندا وأوغندا.

٨ - ودعماً للجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، واصل مكتب مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى تعزيز تفعيل الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى الذي يعمل على تنسيق الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في المنطقة عن طريق المواءمة بين التدخلات البرنامجية والسياسية التي تُجرى دعماً لأهداف إطار السلام والأمن والتعاون. وفي هذا الصدد، يرد في الإطار الاستراتيجي الإقليمي تحديد مشاريع معينة عابرة للحدود تسهم في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار الإقليمي وتعزيز التعاون بين بلدان المنطقة، في مجالات تشمل الموارد الطبيعية والتكامل الاقتصادي والتنقل وقضايا الشباب والشؤون الجنسانية وسيادة القانون.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قاد مبعوثي الخاص عدة مبادرات ترمي إلى تعزيز الدعم الإقليمي والدولي المنسق للحوار والعمليات السياسية، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، واستمر في تعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية في منطقة البحيرات الكبرى. وعقب إجراء مشاورات مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أوفدت بعثات تضامن رفيعة المستوى، بمبادرة من مبعوثي الخاص، مكونة من قيادات نسائية تمثل الأمم المتحدة والشبكة الأفريقية للنساء لمنع نشوب النزاعات والوساطة من أجل تحقيق السلام، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إلى بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٨. وكان الهدف من هذه البعثات هو تعزيز الاهتمام بشواغل المرأة وتعزيز مشاركتها في صنع القرار وفي عمليات السلام والعمليات السياسية في المنطقة.

١٠ - وقَدَّم مكتب مبعوثي الخاص لبيروندي الدعم للحوار الذي دار بين الأطراف البوروندية بقيادة جماعة شرق أفريقيا. وعقد الفريق العامل التقني المشترك، المكوّن من جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، أربعة اجتماعات في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ لتمهيد الطريق لمزيد من الحوار. وسافر المبعوث الخاص إلى بوروندي في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وأجرى مشاورات في أديس أبابا مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ومفوض السلم والأمن في المفوضية في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٨، على التوالي، بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يزيّدا دعمهما لجهود جماعة شرق أفريقيا. وسيكون استئناف الحوار الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا عاملاً حاسماً في حل الخلافات بين الأطراف قبل الانتخابات المرتقبة في عام ٢٠٢٠. وسيواصل المبعوث الخاص استكشاف الخيارات المتاحة مع جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي للمضي قدماً في العملية.

١١ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال القيام بدور رئيسي في تنسيق دعم المجتمع الدولي للعملية السياسية والمشاركة العامة في البلد، بما في ذلك الدعم المقدم لخارطة الطريق السياسية للحكومة الاتحادية لحياة سياسية شاملة للجميع في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. وفي إطار ولاية البعثة المتعلقة بتقديم الدعم الانتخابي، المبينة في قرار مجلس الأمن ٢٣٥٨ (٢٠١٧) و ٢٤٠٨ (٢٠١٨)، تقدم البعثة المشورة التقنية والاستراتيجية والمشورة في مجال بناء القدرات إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ووزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة في الأعمال التحضيرية للانتخابات التي ستجرى في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وتقدم البعثة الدعم أيضاً إلى حكومة الصومال في قطاعي الأمن وسيادة القانون، ولا سيما في إنشاء هيكل الأمن الوطني، في ظل ارتباط وثيق بالخطة الانتقالية لنقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الوطنية الصومالية. وفي إطار ولاية بعثة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، واصلت البعثة المشاركة في جهود الرصد وبناء القدرات، لأغراض منها تعزيز احترام حقوق الإنسان وتمكين المرأة وحماية الطفل؛ ومنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والعنف الجنساني؛ وتعزيز مؤسسات العدالة والمساعدة في كفالة المساءلة، لا سيما فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة بحق النساء والأطفال.

١٢ - وتقدم البعثة أيضاً دعماً متزايداً لمبادرة الحكومة الاتحادية المعززة المتعلقة بعملية السلام والمصالحة، لا سيما من أجل توطيد عملية تكوين الدولة الاتحادية، فضلاً عن جهود الوساطة، ومنع نشوب النزاعات وتسويتها. وساعدت البعثة وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة في وضع إطار المصالحة الوطنية وإقامة مجموعة أصدقاء المصالحة. وتتألف المجموعة من دول أعضاء ومنظمات إقليمية ودولية وهيئات من المجتمع المدني، وهي تقدم الدعم إلى عمليات المصالحة المحلية بين العشائر. ويسعى هذا الجهد إلى البناء على الخبرات المكتسبة من عام ٢٠١٧، بما في ذلك تيسير التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين بونتالاند وغلمدغ بشأن بلدة غالكعيو الحدودية المتنازع عليها، ثم إنشاء آلية شرطية مشتركة لرصد تنفيذ ذلك الاتفاق.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، من خلال تعاون وثيق مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، التشجيع على تسوية المسائل العالقة في اتفاق السلام الشامل. وسعى إلى وضع ترتيبات لتعزيز العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان ومعالجة النزاعات الداخلية ذات الصلة في البلدين التي تشكل عقبة أمام تطبيع العلاقات

الثنائية. وشجع المكتب الطرفين على المشاركة في وضع ترتيبات مؤقتة بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي. وعلاوة على ذلك، واصل المكتب، في إطار شراكة مع الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، دعم المفاوضات بين حكومة السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان - قطاع الشمال من أجل التوصل إلى تسوية للنزاع في "المنطقتين" (ولايتا جنوب كردفان والنيل الأزرق).

١٤ - وعمل مكتب مبعوثي الخاص في إطار شراكة وثيقة مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، مقدّمًا المزيد من الدعم للجهود الرامية إلى العمل مع الطرفين من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع في جنوب السودان. وقدّم دعماً واسع النطاق، شمل الدبلوماسية المكوكية، في الفترة التي سبقت انعقاد منتدى التنشيط الرفيع المستوى بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الذي أسفر عن توقيع اتفاق لوقف الأعمال العدائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وسعى مكتب مبعوثي الخاص أيضاً إلى إقامة علاقات عمل وثيقة ووضع استراتيجية مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية.

١٥ - وفي ليبيريا، عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في إطار تنسيق وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والشركاء الإقليميين والدوليين على تشجيع وكفالة تهيئة بيئة سلمية في الفترة السابقة للانتخابات العامة التي أُجريت في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ والجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم المكتب، بالتنسيق مع البعثة، في إيفاد رئيس نيجيريا السابق أولوسينغون أوباسانجو، عضو مجلسي الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة، لتكملة جهود المساعي الحميدة دعماً للتوصل إلى حل سلمي للمنازعات الانتخابية وإجراء عملية انتقال ديمقراطي منظمة في البلد. وبصفة عامة، ساهمت جهود المكتب في إجراء عملية انتخابية سلمية وناجحة، تُؤجّل بتنصيب جورج مانه وياه رئيساً في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا العمل على تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا، بهدف المساعدة في إنهاء المرحلة الانتقالية. وشملت خطة العمل حواراً بشأن صياغة دستور وعملية مؤتمر وطني؛ وجهوداً رامية إلى توحيد مؤسسات الدولة؛ ومناقشات متعلقة بالقضايا العسكرية والأمنية؛ وأعمالاً تحضيرية لإجراء الانتخابات قبل نهاية عام ٢٠١٨. وزادت البعثة وجودها التناوبي في ليبيا تدريجياً أيضاً، مع الاحتفاظ بمكتب في تونس.

١٧ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، الذي مدد بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لمدة سنة واحدة، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩. وحدد القرار مجموعة مركزة من الأولويات للمكتب وطلب إلى تقديم تقارير منتظمة عن الحالة، فضلاً عن تقييم للبعثة، بما في ذلك الخيارات المتعلقة بإمكانية إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة وإعادة ترتيب أولويات المهام. وعملاً بقرار المجلس، أوفدت بعثة تقييم تقني لمساعدة المكتب في تعديل توجّهه بحيث يتواءم مع الولاية المنقحة، وأنشأت فريقاً شاملاً لإدارة التغيير بغية كفالة سرعة التنفيذ. وتمشيا مع الولاية المنقحة، يركّز المكتب على دعم إجراء الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٨. وتفيد التقييمات أن إحراز تقدم في دعم مراجعة الدستور، وهو أحد الأولويات الأخرى التي كُلفت بها البعثة، سيكون مرهوناً بإجراء هذه الانتخابات بنجاح وفي الوقت المناسب.

١٨ - وعقد مكتب مبعوثي الخاص إلى سوريا الجولة الثامنة من المحادثات السياسية في جنيف في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وجولة تاسعة خاصة من المحادثات فيما بين السوريين في فيينا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، والبيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتابع مبعوثي الخاص النقاش حول إنشاء اللجنة الدستورية في جنيف، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، واستناداً إلى البيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني السوري الذي عقد في سوتشي، الاتحاد الروسي، في ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وكخطوة أولية، دعا مبعوثي الخاص الجهات الضامنة لعملية أستانا، وكذا "المجموعة المصغرة" (الأردن، وألمانيا، وفرنسا، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية) إلى جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٨ لمواصلة الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إرساء أرضية مشتركة بين الجهات الفاعلة الدولية دعماً لعملية سياسية يقودها السوريون ويمثلون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة.

١٩ - وواصل مكتب مبعوثي الخاص إلى سوريا أيضاً عمله مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية وغرفة دعم المجتمع المدني. واستضاف المكتب حلقات فرق العمل التابعة للفرق الدولي لدعم سوريا بشأن التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك لدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٠١ (٢٠١٨)، وقدم الخبرات الفنية إلى محادثات وقف إطلاق النار في أستانا، التي لم تُعقد تحت مظلة الأمم المتحدة.

٢٠ - وعمل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان على تشجيع الحوار والمساعدة الدولية استجابة للأزمة السياسية في أواخر عام ٢٠١٧. وفي وقت لاحق، تم بلورة خريطة طريق للإصلاح، تحت رعاية مجموعة الدعم الدولية للبنان، من خلال ثلاثة مؤتمرات لدعم قطاعي الاقتصاد والأمن وحالة اللاجئين. ودعمت الأمم المتحدة كذلك إجراء انتخابات برلمانية في أيار/مايو ٢٠١٨، كانت أول انتخابات برلمانية تجرى منذ عام ٢٠٠٩.

٢١ - وشجع مكتب مبعوثي الخاص إلى اليمن على إعطاء زخم جديد للعملية السياسية. وفي سياق اشتداد حدة النزاع في الآونة الأخيرة، قدم المكتب إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٨ عناصر إطار تفاوضي يمكن أن يتيح استئناف المفاوضات. ودعا المبعوث الخاص الأطراف اليمنية إلى محادثات السلام التي انعقدت في جنيف في ٦ أيلول/سبتمبر.

٢٢ - ووثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان انخفاضاً بنسبة ٩ في المائة في عدد الضحايا المدنيين مقارنة بعام ٢٠١٦، ولكن عددهم الإجمالي بلغ مع ذلك ٤٥٣ ١٠ ضحية (٤٣٨ ٣ قتيلًا و ١٥ ٧ جريحاً). وعملاً بالولاية الواسعة المنوطة ببعثة الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٤٤ (٢٠١٧)، دعمت البعثة حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى تعزيز السلام وتنفيذ برنامجها الإصلاحي. وأبلغت البعثة عن حالة حقوق الإنسان، ودعمت المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني، ودعت إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن والقرارات اللاحقة. وعلاوة على ذلك، قدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال مشروع دعم الانتخابات التابع للأمم المتحدة، مساعدة تقنية إلى اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية من أجل تمهيد الطريق لإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات في عام ٢٠١٨.

٢٣ - وعززت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع جهات فاعلة متعددة أخرى، الأهمية المركزية للشواغل الإنسانية في إطار العمليات العسكرية، وخاصة خلال الحملة العسكرية التي تشنها الحكومة لاستعادة الأراضي من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وبعد الاستفتاء الذي جرى في إقليم كردستان والأراضي المتنازع عليها في العراق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، والذي قضت المحكمة الاتحادية العليا لاحقاً بعدم دستوريته وألغته، أجرت البعثة اتصالات مكثفة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في أربيل وبغداد والسليمانية وكركوك. وشجعت البعثة على الحوار وبناء الثقة، وهو ما ساعد في درء تصعيد آخر قد تترتب عليه عواقب إقليمية خطيرة. وفي إطار تنفيذ هذه الاستراتيجية، عملت البعثة عن كثب مع أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء المهمة الأخرى. وتواصلت البعثة أيضاً بصورة منتظمة مع مسؤولين حكوميين، وبرلمانيين، ومثلي أحزاب سياسية، وهيئات نسائية، وهيئات في المجتمع المدني، وقيادات دينية ومجتمعية من أجل تعزيز الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية بهدف إقامة عراق موحد يسوده الاستقرار والسلام، خاصة بعد الانتصار على تنظيم الدولة الإسلامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٢٤ - ومن الجوانب الرئيسية لعمل البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقديم الدعم لإجراء انتخابات برلمانية في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٨، بسبل منها تقديم المشورة والدعم والمساعدة إلى هيئات إدارة الانتخابات قبل إجراء الانتخابات وبعدها، تمسحياً مع الولاية الموكلة إليها بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٦٧ (٢٠١٧). وفي مرحلة ما بعد الانتخابات، تجري البعثة اتصالات وثيقة مع العديد من القادة السياسيين والجهات الفاعلة، بما في ذلك النساء والأقليات، من أجل الدعوة إلى إجراء حوار غير طائفي شامل للجميع، والتشجيع على الإسراع بتشكيل حكومة وطنية جديدة تجسد إرادة الشعب، وتكفل تمثيل المرأة على أعلى المستويات في الهياكل السياسية وهياكل صنع القرار.

٢٥ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٤٨، قمت في نيسان/أبريل ٢٠١٨ بتعيين مبعوثة خاصة معنية بميانمار. واضطلعت المبعوثة الخاصة بمهمتها الاستهلالية في البلد في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وشملت الزيارة السفر إلى ولاية راخين، حيث طلبت بإلحاح تهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية والأمنة والكرامة للاجئين الروهنجيا الذين اقتلعوا من ديارهم وفروا من العنف في ولاية راخين. ودعت أيضاً إلى تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين.

٢٦ - وفي كولومبيا، دخلت عملية السلام مرحلة جديدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بعد الانتهاء من عملية إلقاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي أسلحتها، وتحويلها لاحقاً من جماعة حرب عصابات إلى حزب سياسي باسم القوة الثورية البديلة المشتركة. وشرعت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، التي أذن بها مجلس الأمن في قراره ٢٣٦٦ (٢٠١٧)، في أداء مهام ولايتها في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ للتحقق من إعادة إدماج أفراد الجماعة السابقين، وتنفيذ الضمانات الأمنية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وللمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع. وعملت البعثة عن كثب مع حكومة كولومبيا والقوة الثورية البديلة المشتركة والمجتمعات المحلية من أجل بناء وإدامة الثقة في عملية السلام، وتعزيز التقدم المحرز في القضايا الرئيسية المتصلة بولاية البعثة. وفي إطار هذه الجهود، سعت البعثة إلى تعزيز الضمانات القانونية، والمشاركة السياسية دون عوائق، وإقامة المشاريع الإنتاجية لإعادة إدماج أفراد الجماعة السابقين. وساهمت البعثة أيضاً في التحقق من وقف إطلاق النار الثنائي بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت المفاوضات، التي تيسرها الأمم المتحدة، بين زعميي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للقضية القبرصية، معلقة وكانت الاتصالات المباشرة محدودة بين الجانبين، ولا سيما على مستوى زعميي الطائفتين. والتقى الزعيمان مرة واحدة، في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، في اجتماع غير رسمي ييسره الأمم المتحدة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، أبلغت مجلس الأمن باعتزامي بدء مشاورات مع الجانبين والدول الضامنة من خلال أحد كبار موظفي الأمم المتحدة للاستماع إلى نتائج جلسة التدبر التي دعوت إليها في ختام المؤتمر المعني بقبرص الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٧، والمساعدة على تحديد ما إذا كانت الظروف قد نضجت بما فيه الكفاية في هذه المرحلة من أجل عملية مجدية في المستقبل. وفي غضون ذلك، واصل مكتب مستشاري الخاص المعني بقبرص تعاونه مع القيادتين ومع الجهات الفاعلة الأخرى مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على نحو ثنائي. وواصل المكتب أيضا تيسير عمل أفرقة الخبراء العاملة واللجان التقنية.

٢٨ - وواصل مكتب ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية العمل عن كثب مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي بشأن الحالة في جورجيا في إطار مباحثات جنيف الدولية، وهو إطار فريد يجمع المنظمات الثلاث. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، باشر الرؤساء المشاركون لمباحثات جنيف الدولية مشاورات مع جميع المشاركين وأصحاب المصلحة المعنيين، إثر دعوتي إلى تنشيط عمليات الوساطة الجارية في أوروبا، من أجل استكشاف طرق لزيادة تعزيز فعالية عملية الوساطة.

٢٩ - وبالانتقال إلى عمل شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات وغيرها من الكيانات والآليات، اتخذ مجلس الأمن، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ثلاثة قرارات (٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) و ٢٣٩٧ (٢٠١٧)) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسعت نطاق تدابير الجزاءات الحالية؛ وفرضت قيودا جديدة على أنشطة اقتصادية معينة، بما في ذلك إجراءات حظر قطاعية جديدة على السلع والمعدات والآلات والمعادن والسفن؛ وكلفت فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية برصد الامتثال لتلك التدابير. وبالإضافة إلى ذلك، أوعز إلى أمين لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) برصد امتثال الدول الأعضاء للقيود المتعلقة بالمنتجات النفطية المكررة.

٣٠ - وبالإشارة إلى فريق الخبراء المعني بليبيا، قدمت إلى مجلس الأمن في ١١ أيار/مايو ٢٠١٨ تقريرا بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٩٢ (٢٠١٦)، الذي مدد بموجب القرار ٢٣٥٧ (٢٠١٧)، الذي أذن للدول الأعضاء بأن تقوم، في أعالي البحار قبالة الساحل الليبي، بتفتيش السفن المتجهة إلى ليبيا أو القادمة منها، بغية ضمان التنفيذ الدقيق لحظر الأسلحة (S/2018/451). وقدمت أيضا تقريرين إلى مجلس الأمن (S/2017/1030 و S/2018/602) بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

٣١ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، الذي فرض جزاءات محددة الهدف، من تجميد للأصول وحظر للسفر، على الأفراد والكيانات التي تعوق تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المبرم في عام ٢٠١٥. وأنشأ المجلس لجنة لرصد تنفيذ هذه التدابير، وطلب مني أن أنشئ، لفترة أولية مدتها ١٣ شهرا، فريقا يضم ما يصل إلى خمسة خبراء. وعينتُ فريق خبراء معني بمالي يضم أربعة خبراء في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/2017/1047)، وهو ما يشكل بعثة سياسية خاصة جديدة.

٣٢ - ومن ناحية أخرى، فيما يتعلق بنظام الجزاءات في جمهورية أفريقيا الوسطى، اتخذ مجلس الأمن، في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨) الذي وسع نطاق معايير تحديد الجزاءات لتشمل المحجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وأعمال التحريض على العنف، وبخاصة القائمة على أساس عرقي أو ديني، التي تقوض السلام أو الاستقرار أو الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وطلب المجلس أيضا إلى الأمانة العامة توفير معايير لتقييم تدابير الحظر على الأسلحة استنادا إلى الخيار ٣ الوارد في رسالتي المؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧ (S/2017/597). وفي هذا الصدد، أجرت الأمانة العامة زيارة تقييمية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في حزيران/يونيه ٢٠١٨؛ وترد استنتاجاتها في رسالتي المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨ (S/2018/752).

٣٣ - وفي ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٧، قدمت تقريرها الثالث (S/2017/715) إلى مجلس الأمن بشأن التقدم الذي أحرزته غينيا - بيساو فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار وإعادة إرساء النظام الدستوري. وكررت ما أوصيت به في تقريرها السابق (S/2016/720) من مواصلة نظام الجزاءات وإنشاء فريق خبراء لدعم عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو. وفي وقت لاحق، اتخذ المجلس القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، حيث طلب مني تقديم تقرير آخر عن هذه المسألة. وبناء على ذلك، أجرت إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، تقييما في الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه وتموز/يوليه، وسوف تورد نتائج هذا التقييم في تقريرها الرابع إلى المجلس الذي سيقدم في آب/أغسطس ٢٠١٨.

٣٤ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، الذي طلب فيه إلى الأمين العام إنشاء فريق للتحقيق، يرأسه مستشار خاص، لدعم الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق عن أفعال قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي في العراق. وفي ٣١ أيار/مايو، عينت مستشارا خاصا رئيسا لفريق التحقيق.

ثالثا - الحوار التفاعلي مع الدول الأعضاء

٣٥ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٨٩/٧٢، أن أعقد بانتظام جلسات تحاور تفاعلية جامعة حول مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، وطلبت إلى الأمانة العامة كذلك الاتصال بالدول الأعضاء قبل عقد تلك الجلسات بغية كفالة مشاركتها على نطاق واسع وبصورة هادفة.

٣٦ - وفي أعقاب المشاورات، نظمت إدارة الشؤون السياسية الحوار التفاعلي السنوي الخامس بشأن البعثات السياسية الخاصة في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨. وبعد التشاور مع مكتب اللجنة الرابعة، تقرر أن يكون موضوع الحوار هو منع نشوب النزاعات.

٣٧ - وأبرزت وكالة الأمين العام للشؤون السياسية، في ملاحظاتها الافتتاحية، الدور الحاسم الذي تضطلع به البعثات السياسية الخاصة في منع نشوب النزاعات، ولاحظت أن اتساع نطاقها ومرونتها وسرعتها يجعلها أدوات هامة في هذا المجال. وشددت على أربع قضايا سياسية لها دور حاسم في ضمان نجاح البعثات السياسية الخاصة، لا سيما في جهودها الرامية إلى منع نشوب النزاعات، وهي: الشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى، لا سيما المنظمات الإقليمية؛ ودورها كمُنبر للأمم المتحدة لمعالجة الأبعاد

الإقليمية للنزاع؛ ومساهمتها في تعزيز تولي الجهات المحلية زمام أنشطة منع نشوب النزاعات؛ وأخيراً، أهمية وجود بيئة تمكينية أوسع نطاقاً، بالتعاون الوثيق بين البعثات السياسية الخاصة وغيرها من آليات الأمم المتحدة وأدواتها. وأعربت عن ثقتها في أن العملية الجارية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها، ولا سيما إعادة تشكيل هيكل السلام والأمن، ستدعم البعثات السياسية الخاصة في تنفيذ الولايات المنوطة بها على نحو أفضل، مع ترسيخ إدماج عنصر بناء السلام في صميم عملها أيضاً.

٣٨ - وسلّط وكيل الأمين العام للدعم الميداني، في ملاحظاته، الضوء على الدعم المستمر الذي تقدمه إدارته إلى البعثات السياسية الخاصة، مشيراً إلى التعقيدات الفريدة في أنشطة الدعم التي يلزم معالجتها عند وضع حلول العمل الميداني وتنفيذها. وعرض الجهود التي تبذلها الإدارة من أجل تحسين إدارة سلسلة الإمداد، وتعزيز الإدارة البيئية، وتشجيع التكنولوجيا والابتكار، وتحسين التدابير الرامية إلى مكافحة سوء السلوك، ودعم عملية الإصلاح ذات المنحى الميداني لأساليب العمل. وكرر أيضاً تأكيد اقترانه بأن تنفيذ الإصلاحات، في كل من إدارة الأمانة العامة وهيكل السلام والأمن، سيمكّن المنظمة وبعثاتها السياسية الخاصة من الاضطلاع بولاياتها بشكل أفضل.

٣٩ - وخلال الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، تناولت ١٧ دولة عضواً الكلمة لطرح مسائل ذات صلة بالبعثات السياسية الخاصة. وشدد عدد من المتكلمين على أهمية البعثات السياسية الخاصة في منع نشوب النزاعات، ولا سيما من خلال اتباع نهج متكاملة وكلية في تنفيذ ولاياتها. وأشار العديد من المتكلمين إلى العلاقة القائمة بين عمل البعثات السياسية الخاصة وعناصر جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشدد كثير من المتكلمين على أهمية كفالة تولي الجهات المحلية زمام الأمور وكفالة التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء لضمان فعالية البعثات السياسية الخاصة في الاضطلاع بجهودها الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام. وكررت عدة دول أعضاء التأكيد على الدور الحاسم الذي تؤديه المنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، ودعت الأمم المتحدة إلى تعزيز دعمها لهؤلاء الشركاء وانخراطها معهم.

٤٠ - وشددت الدول الأعضاء كذلك على ضرورة قيام البعثات السياسية الخاصة بتوسيع نطاق انخراطها مع الآخرين وإعطاء الأولوية لتطبيق نهج شاملة، وخاصةً فيما يتعلق بكفالة مراعاة المنظور الجنساني. وسلّط الضوء على أهمية المشاركة السياسية للمرأة ومشاركتها الهادفة في الحوار وجهود صنع السلام، وكذلك على ضرورة إشراك الشباب بنشاط. وقدم أعضاء الوفود اقتراحات سياساتية ملموسة لتحقيق هذه الأهداف، مثل إجراء تقييمات جنسانية وتحديد جهات اتصال معنية بالشباب في كل بعثة. وتكلمت عدة دول أعضاء أيضاً عن خبراتها في استضافة البعثات السياسية الخاصة، وقدمت أفكاراً بشأن كيفية تحسين عمل هذه البعثات في الميدان وتحسين التواصل مع الدول الأعضاء بشأن عملها والدور الذي تضطلع به الأمانة العامة في تقديم الدعم لها.

٤١ - وأكدت دول أعضاء كثيرة على أن العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكليتها ستحسن فعالية البعثات السياسية الخاصة وتحسن فهم عملها، وكررت التأكيد على دعمها لجهود الإصلاح. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى أن الركيزة الإقليمية المشتركة التي ستنشأ بين الإدارة المستقبلية للشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام ستكفل تحسين الدعم الذي يقدمه المقر إلى البعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك في الاضطلاع بجهودها لمنع نشوب النزاعات. وفي الختام،

واصلت عدة دول أعضاء الإعراب عن قلقها إزاء تحديات التمويل التي تواجهها البعثات السياسية الخاصة واقترحت إبقاء هذه المسألة قيد المناقشة.

رابعاً - مسائل السياسات العامة الرئيسية المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة

منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام

٤٢ - منذ أن توليت منصبي، إدراكاً مني أن التكاليف البشرية والمالية للأزمة أصبحت غير مستدامة، أكدت التزامي بوضع منع نشوب النزاعات في صميم عمل الأمم المتحدة. وأكدت، بصفة خاصة، أهمية اتباع نهج كلي ومتسق ومنسق على نطاق المنظومة بأسرها في دعم منع نشوب النزاعات. وأكدت أيضاً أن أفضل طريقة لمنع المجتمعات من الانزلاق إلى هاوية الأزمات هي ضمان قدرتها على الصمود من خلال الاستثمار في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، بما في ذلك العمل المناخي المنسق وإدارة الهجرة الجماعية. فالدراسة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي المعنونة "سبل تحقيق السلام: النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة"، التي نشرت في أوائل عام ٢٠١٨، أظهرت بالبحوث التجريبية أن جهود منع نشوب النزاعات تؤدي ثمارها، وتنقذ الأرواح، وتتسم بالفعالية من حيث التكلفة، إذ توفر ما بين ٥ بلايين دولار و ٧٠ بليون دولار سنوياً كانت من المبالغ التي تنفق على تدابير التصدي للنزاعات.

٤٣ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قدمت تقريراً عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707-S/2018/43) في إطار متابعة تنفيذ القرارات التأمينية المتعلقة باستعراض هيكل بناء السلام اللذين اتخذت الجمعية العامة أحدهما (٢٦٢/٧٠) واتخذ مجلس الأمن الآخر (٢٢٨٢/٢٠١٦). ويؤكد التقرير على أن المشاركة الجدية للمرأة في السلام وفي جهود منع نشوب النزاعات تعزز فعالية تدابير بناء السلام ويؤكد على العلاقة المباشرة بين المساواة بين الجنسين والسلام والقدرة على الصمود. وفي الاجتماع الرفيع المستوى المعني ببناء السلام والحفاظ على السلام الذي عقدته الجمعية العامة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أعربت الدول الأعضاء مجدداً عن دعمها لاتباع نهج شامل لإزاء مسألة منع نشوب النزاعات واتخذت قرارين متوازنين في الجمعية ومجلس الأمن (٢٧٦/٧٢ و ٢٤١٣/٢٠١٨) (تباعاً). وكررت الدول الأعضاء، في هذين القرارين وفي المناقشات المستمرة فيما بينها، تأكيد التزامها بدعم عمل الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات وتصاعدها واستمرارها وتكررها. وعززت هذه الالتزامات أهمية تدخل الأمم المتحدة طيلة دورة النزاع وأهمية استخدامها لمجموعة متنوعة من الأدوات، منها البعثات السياسية الخاصة. وفي هذا السياق، أقرت الدول الأعضاء بالدور الهام الذي تؤديه البعثة السياسية الخاصة كأداة مرنة لصون السلام والأمن الدوليين، بسبل منها الإسهام في اتباع نهج شامل لإزاء بناء السلام والحفاظ على السلام (القرار ٨٩/٧٢).

الشراكات الإقليمية وعمل المكاتب السياسية الإقليمية

٤٤ - تعد الشراكات القوية والمستدامة، لا سيما مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أمراً أساسياً لضمان نجاح البعثات السياسية الخاصة. وعلى النحو المبين في الفرع الثاني أعلاه الذي تناول التطورات الرئيسية على صعيد العمليات، فإن الكثير من الأعمال التي تضطلع بها البعثات السياسية الخاصة يجري تنفيذه بالتعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين وبدعم منهم.

٤٥ - وتؤدي المكاتب السياسية الإقليمية الثلاثة دورا هاما للغاية في توثيق علاقات العمل مع الشركاء بخصوص مجموعة من مسائل السلام والأمن ذات الاهتمام المشترك. فقد واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دعم الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في المنطقة بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، بطرق منها تعزيز ودعم الحوار السياسي الوطني الشامل والعمليات الانتخابية السلمية. وفي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، عقد المكتب حلقة عمل في كوناكري لتحديد الدروس المستفادة من الانتخابات السابقة في غرب أفريقيا وتحديد الأولويات بالنسبة للعمليات الانتخابية في المستقبل. وتبادل أكثر من ٥٠ ممثلا لهيئات إدارة الانتخابات والجهات المعنية الأخرى في المنطقة وجهات النظر بشأن كيفية تحسين جودة العمليات الانتخابية. وأكد المشاركون على ضرورة إجراء حوار سياسي شامل، والتشجيع على تشكيل هيئات ذات مصداقية لإدارة الانتخابات، وإنشاء سجلات مدنية جديدة بالثقة لإتاحة تحديث القوائم الانتخابية بانتظام.

٤٦ - ونظم المكتب ندوة، في ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨ في أبيدجان، بكوت ديفوار، بشأن موضوع "التحديات التي تواجه الإصلاحات السياسية في غرب أفريقيا وآفاق تلك الإصلاحات"، بحضور ما يقرب من ٧٠ ممثلا عن المؤسسات الوطنية التي تقود الإصلاحات السياسية. وأسفرت الندوة عن إنشاء منبر للإصلاحات السياسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، يستضيف المكتب أمانته. ودعم المكتب أيضا مفاوضات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في وضع خطة عمل إقليمية بشأن الترحال الرعوي، وأنشأ فريقا عاملا غير رسمي يعنى بالرعي ومنع نشوب النزاعات بمشاركة الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية التي تنكب على هذه المسألة.

٤٧ - وقام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتعزيز التعاون في مجال منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر، وشمل ذلك إجراء المزيد من التحليلات المشتركة بشأن بلدان المنطقة وإيفاد الزيارات المشتركة إليها وتشجيع توجيه الرسائل الموحدة. واضطلع ممثلي الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مع الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ببعثة مشتركة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، في الفترة من ١٥ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٨، للتأكيد مرة أخرى على دعم المنظمين للمبادرة الأفريقية من أجل السلام والمصالحة. ونظم المكتب منتدى للشباب عن التشدد في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في ليرفيل، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بهدف إنشاء نظام موجه للإنذار المبكر بشأن هذه المسألة. وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨، عقب حلقة عمل شاركت في تنظيمها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا في برازافيل، قام المشاركون بإقرار خطة العمل الإقليمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن في وسط أفريقيا. وقام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بتيسير عقد دورة لتبادل الخبرات بشأن منع نشوب النزاعات والرعي يومي ١١ و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وحضر رئيسا المكتبان مؤتمر القمة المشترك لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن السلام والأمن والاستقرار، ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الذي عقد في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨ في لومي. وأقام المكتب أيضا شراكة مع الاتحاد الأفريقي واستمر في

تنسيق الجهود الرامية إلى التصدي للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات التنسيق وإيفاد البعثات المشتركة إلى البلدان المتضررة من جيش الرب.

٤٨ - وما فتئ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا يعمل على تشجيع الديناميات الإيجابية التي نشأت في منطقة وسط آسيا في عام ٢٠١٧، بما في ذلك من خلال دعم بلدان المنطقة في جهودها الرامية إلى التوصل إلى حلول إقليمية للتهديدات والتحديات العابرة للحدود.

٤٩ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، شرع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا ومكتب مكافحة الإرهاب التابع للأمانة العامة في المرحلة الثالثة من مشروعهما المشترك لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا، الذي يعد أول نهج إقليمي من هذا النوع. ويتمثل الهدف من هذه المرحلة في مواصلة التعاون الإقليمي مع التشجيع على تولي زمام الأمور وطنياً. ويدعم المركز الإقليمي أيضاً الحوار الإقليمي بشأن تقاسم الموارد المائية وموارد الطاقة والتدهور البيئي، ويواظب على تعاونه الوثيق مع الصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال. ويولي المركز الإقليمي، في إطار النهج الذي يتبعه، الأولوية لبناء القدرات الوطنية في مجال منع نشوب النزاعات، بما يشمل القدرات في مجال دبلوماسية المياه، وبناء الشراكات مع مجموعة من كيانات الأمم المتحدة، وكذلك مع منظمات دولية وإقليمية. وبينما تولي بلدان منطقة وسط آسيا أولوية متزايدة للعمل مع أفغانستان كشريك هام، بخاصة في مجال التنمية الاقتصادية والتجارة، دأب المركز الإقليمي، الذي يعمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على دعم توطيد العلاقات بين بلدان المنطقة.

٥٠ - وأحرز تقدم كبير، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في تعميق الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن منع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام، وكذلك التنمية. وواصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي لتعزيز التعاون وتوحيد العمل. وأحرز مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تقدماً في مجال توطيد التعاون بشأن قضايا السلام والأمن في أفريقيا، وعقد اجتماعهما التشاوري المشترك الحادي عشر في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في أديس أبابا واجتماعهما الثاني عشر في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٨ في نيويورك. وقد رحب بالاعتراف، الذي أعرب عنه كلا المجلسين، بأهمية الشراكة الاستراتيجية بين المنظمين.

٥١ - وتمشيا مع الشراكة المعززة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي يعزز فيها كل طرف منهما الآخر ومن أجل تسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لأفريقيا أيضاً، وقّعت مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ويأتي ذلك بعد توقيع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وسيوفر هذان الإطاران الإرشاد من أجل تعزيز التعاون والتنسيق وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل المؤسسات التابعة للمنظمين.

٥٢ - وقدمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أيضاً مساهمات كبيرة في صندوق السلام، الذي يقدم دعماً مالياً لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، واتخذت خطوات من أجل تفعيل الآلية باعتماد الصك المتصل بتحسين هيكل الحوكمة والإدارة في صندوق السلام. ومنذ عام ٢٠١٦، ما فتئت الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي تعززان جهودهما في سبيل إيجاد آليات

مرنة وقابلة للاستمرار والتنبؤ لتمويل عمليات دعم السلام الأفريقية التي يأذن بها مجلس الأمن. ووفقاً لقرار المجلس ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، اقترحت خيارات للتمويل في تقريره الوارد في الوثيقة S/2017/454، ووردت هذه الخيارات بعد ذلك في تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الصادر في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧ باعتبارها أساساً عملياً لإحراز تقدم بشأن هذه المسألة. ويستمر أيضاً العمل بشأن المجالات ذات الأولوية بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، الذي أعرب فيه المجلس عن اعتزامه مواصلة النظر في الخطوات والشروط العملية اللازمة لتمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي جزئياً من خلال الاشتراكات المقررة، على أساس كل حالة على حدة.

٥٣ - وأنا ملتزم التزاماً قوياً بتعزيز شراكات المنظمة مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى في صون السلام والأمن الدوليين، وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعوت إلى عقد حوار تفاعلي رفيع المستوى مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى في نيويورك يومي ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وشارك فيه ممثلون رفيعو المستوى من ١٩ منظمة إقليمية ومنظمات أخرى ناشطة في مجال السلام والأمن الدوليين. وتبادل المشاركون الآراء بشكل صريح ومثمر بشأن التحديات العالمية المتعلقة بالسلام والأمن من منظور الوقاية. وحددنا إجراءات ملموسة لتعزيز تعاوننا وتنسيقنا، لا سيما في الميدان.

كفالة اتباع نهج شامل إزاء السلام

٥٤ - تتبع الأمم المتحدة نهجاً واسعاً وشاملاً في بناء السلام وصنع السلام والحفاظ عليه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثات السياسية الخاصة تعميم هذا النهج في جميع جهودها، لا سيما من حيث إعطاء الأولوية لإشراك وإدماج الجهات الفاعلة التي قد تكون بخلاف ذلك مهمشة أو مستبعدة من جهود صنع القرار أو صنع السلام أو بناء السلام أو تسوية النزاعات.

٥٥ - ونظمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، دورة عمل لفائدة ١٨ امرأة من العضوات في البرلمان الاتحادي، في إطار الجهود المشتركة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفريق الأمم المتحدة القطري لتعزيز قدرات البرلمانيات. وضمت دورات العمل الرئيسيات المنتخبات لتجمع المرأة الصومالية، ووفرت فرصة لإجراء مناقشات مفتوحة بين عضوات البرلمان بشأن مختلف القضايا، بما في ذلك دورهن كمشرعات ودعايات لتمكين المرأة سياسياً. وحددت المشاركات مجموعة من المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك المصالحة، ومبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في الانتخابات العامة لعام ٢٠٢٠، ومراجعة الدستور، وزيادة بناء القدرات.

٥٦ - وواصل الفريق العامل المعني بالمسائل الجنسانية، المؤلف من ممثلين عن حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في التحقق من جوانب اتفاق السلام بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ويضم الفريق العامل منسقين للمسائل الجنسانية معينين من جانب الأعضاء الثلاثة، يعينون أيضاً منسقين للمسائل الجنسانية على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وتشير الأطراف إلى هذا الفريق الثلاثي للشؤون الجنسانية بوصفه ممارسة فضلى تتيح لهم تعزيز عملهم والحوار بشأن المسائل الجنسانية ودور المرأة في عملية السلام، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة للمقاتلات السابقات.

٥٧ - وفي عام ٢٠١٧، اجتمع أكثر من ٥٠ ممثلة لمجموعات المجتمع المدني بقيادة المرأة والمنظمات الجامعة برعاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ليشكلن منتدى شاملاً للمرأة من أجل السلام في غينيا - بيساو. ويهدف المنتدى إلى المساعدة على إنهاء المآزق السياسي والتشجيع على استئناف الحوار بين الرئيس وأحزاب الأغلبية والمعارضة. وقد عين ١٠ نساء مؤثرات للمساعدة في إيجاد حيز للحوار بين الجهات السياسية الفاعلة والأطراف؛ وقدم في آب/أغسطس ٢٠١٧ تقريراً عن عملهن إلى رئيس الجمهورية، والأطراف الموقعة على اتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا - بيساو، والجهات المعنية الدولية. وساعدت هذه العملية التيسيرية على الحد من التوترات في البلد ودرء عودة محتملة إلى العنف. كما يسر المنتدى إنشاء قناة اتصال بين مؤسسات الدولة وأطراف النزاع، وهو أمر تبين أنه أساسي في تعيين رئيس وزراء جديد في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٥٨ - ويواصل المجلس الاستشاري للمرأة السورية لدى مبعوثي الخاص إلى سوريا العمل من أجل ضمان مراعاة المنظور الجنساني في العملية السياسية في جميع مراحلها. ومنذ عام ٢٠١٧، يتتبع مكتب مبعوثي الخاص بانتظام عدد النساء في الوفود المشاركة في المحادثات بين السوريين، وأدوارهن الفنية، والدينامية الجنسانية في تلك المحادثات، وكيفية النهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأعرب المبعوث الخاص أيضاً عن اعتزاه الاحتفاظ للنساء بنسبة ٣٠ في المائة من مقاعد اللجنة الدستورية التي سيتم تشكيلها تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

٥٩ - وتسلم الأمم المتحدة أيضاً بالدور الهام والإيجابي الذي يضطلع به الشباب في صون وتعزيز السلام والأمن الدوليين، على النحو المعترف به في قراري مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨) بشأن الشباب والسلام والأمن. وتواصل البعثات السياسية الخاصة العمل بنشاط مع الشباب في مختلف جوانب عملها، بما في ذلك الوساطة وعمليات السلام والمصالحة، والمشاركة السياسية على نطاق أوسع. فعلى سبيل المثال، عملت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مع مختلف الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية لضمان مشاركة الشباب في عمليات السلام الوطنية. وعموماً، فقد أعدت التأكيد على أن الشباب هم حلقة مفقودة في الجهود الأوسع نطاقاً للأمم المتحدة الرامية إلى صنع السلام والحفاظ عليه. وسوف أوصل التشديد على ضرورة ضمان مشاركتهم الكاملة والفعالة في أعمال الأمم المتحدة.

السلامة والأمن

٦٠ - يعمل العديد من البعثات السياسية الخاصة، التي تتولى ولايات تتمحور حول عمليات سلام معقدة، في بيئات أمنية صعبة وشديدة التقلب. وفي بعض الحالات، تتسم هذه البيئات بوجود نزاعات عسكرية محتملة أو عمليات تمرد أو اضطرابات اجتماعية أو أنشطة إرهابية.

٦١ - ويواجه موظفو الأمم المتحدة الذين يعينون أو يعملون أو ينتشرون في بيئات البعثات مثل أفغانستان أو الجمهورية العربية السورية أو الصومال أو العراق أو ليبيا أو اليمن خطراً كبيراً يتمثل في وقوعهم ضحايا جانبيين أو تعرضهم مباشرة للهجوم. وتمثل هذه الظروف تحدياً مباشراً لقدرة المنظمة على البقاء والوفاء بولاياتها، ويجب بالتالي أن تؤخذ في الاعتبار في الوضع العام للبعثات السياسية الخاصة، مما يتطلب اهتماماً متواصلاً واتخاذ تدابير استباقية. وفي حين تعتمد الأمم المتحدة في المقام الأول على الحكومات المضيفة لضمان أمن أفراد البعثات، فإن هذه الحكومات لا تمتلك القدرات الكافية في بعض

السياقات لتوفير الخدمات الأمنية. وتتواصل إدارة الشؤون السياسية وقيادة البعثات السياسية الخاصة باستمرار مع إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمانة العامة لاستعراض استراتيجيات إدارة المخاطر من أجل التكيف مع الوضع والتخفيف إلى أدنى حد من أي أثر محتمل على تنفيذ الولاية في جميع البعثات، بما في ذلك الأفرقة أو أفرقة الخبراء التي تدعم لجان مجلس الأمن.

٦٢ - ولذا كان على البعثات السياسية الخاصة في كثير من الحالات اعتماد تدابير هامة لتخفيف المخاطر الأمنية، يتم تحديدها وتعزيزها من خلال عملية متواصلة لإدارة المخاطر. ومن أمثلة هذه التدابير نشر أفراد الأمن المدنيين المسلحين التابعين للأمم المتحدة، وزيادة التعاون مع الشركاء الإقليميين الذين لديهم أفراد عسكريون في الميدان، ونشر وحدات الحراسة التي توفرها الدول الأعضاء، والاستعانة بالشركات الأمنية الخاصة عند الاقتضاء ووفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

التوزيع الجغرافي وتمثيل الجنسين

٦٣ - ما زلت ملتزمة بتحسين تمثيل المرأة في المنظمة بأسرها، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة في الميدان. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، بلغت نسبة النساء من الموظفين المعيّنين دولياً الذين يعملون في البعثات ٣١,٨ في المائة، بزيادة طفيفة قدرها ١ في المائة عن العام السابق. وتبلغ نسبة النساء ضمن الموظفين المعيّنين محلياً في تلك البعثات حوالي ١٦ في المائة، وهو ما يعكس تحسناً طفيفاً بنسبة ١ في المائة قياساً إلى العام السابق. وتشير هذه الأرقام إلى أنه يتعين القيام بالمزيد من العمل. وستكون استراتيجيتي للتكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، التي دشنتها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، جزءاً هاماً من جهود الأمم المتحدة لزيادة عدد النساء العاملات على جميع المستويات، بهدف الوصول إلى مستوى التكافؤ الكامل بين الجنسين في المنظمة بحلول عام ٢٠٢٨.

٦٤ - وإني على اقتناع أيضاً بأنه يجب علينا أن نواصل تعزيز وتحسين التنوع الجغرافي في الأمم المتحدة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، كان توزيع ٣٩٨ موظفاً من الموظفين المعيّنين دولياً الذين يعملون في البعثات السياسية الخاصة في الميدان كالتالي: ٢٢,٨ في المائة من المجموعة الأفريقية، و ٢٢,٧ في المائة من مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و ١٢,٧ في المائة من مجموعة دول أوروبا الشرقية، و ٧,٦ في المائة من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٣,٣ في المائة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وتوزع ٢٠٩٣ موظفاً من الموظفين المعيّنين محلياً على النحو التالي: ١٣,٤ في المائة من المجموعة الأفريقية، و ٧٩,٦ في المائة من مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و ٠,١ في المائة من مجموعة دول أوروبا الشرقية، و ٥,٣ في المائة من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ١,٧ في المائة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

خامساً - الملاحظات

٦٥ - في هذا التقرير، شددت على الأهمية التي ما زلت أوليها للبعثات السياسية الخاصة، لا سيما في الجهود التي تبذلها المنظمة لوضع الوقاية في صميم عملها. وإني على ثقة من أن الدول الأعضاء ستستمر في تقدير المساهمة الحاسمة للبعثات السياسية الخاصة في منع نشوب النزاعات وتسويتها والحفاظ على السلام.

٦٦ - وينبغي للبعثات السياسية الخاصة أن تبقى مرنة ورشيقة وقادرة على الاستجابة والتكيف مع الظروف المتغيرة بسرعة. وستزداد الحاجة إلى اتباع النهج الشاملة والواسعة والمتكاملة للتصدي للتحديات الأمنية والإنمائية والإنسانية. وسأواصل الدعوة إلى ذلك على نطاق عملنا، لا سيما في مناطق مثل منطقة الساحل ومنطقة البحيرات الكبرى.

٦٧ - وإنني على ثقة من أن جهود الإصلاح الجارية داخل الأمم المتحدة، التي من المقرر أن تدخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ستساعد على تعزيز قدرة البعثات السياسية الخاصة على إنجاز الولايات المنوطة بها، مع زيادة تركيزها على بناء السلام والحفاظ عليه. وكما أشرت في اقتراحي الأصلي بشأن إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة (A/72/525)، يسعى الإصلاح إلى إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، وتعزيز فعالية واتساق عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وعلى وجه الخصوص، سيكون الهيكل السياسي - التنفيذي الإقليمي الوحيد والجديد، والذي ستشارك فيه الإدارة المستقبلية للشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، أساسيا في تحسين دعم عمل البعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك عن طريق ضمان التنسيق والتآزر والاتساق مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تعمل في نفس المنطقة أو ذات الولايات المتداخلة و/أو المتكاملة. وفيما يتعلق بالمسألة المتعلقة بترتيبات تمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة، التي قدمت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية توصيات بشأنها عام ٢٠١١ وتم التأكيد عليها مجددا في وقت لاحق في تقارير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وفريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، يحدوني الأمل في أن تقدم الدول الأعضاء التوجيه بشأنها.

٦٨ - ونتائج الإصلاح الإداري، بما في ذلك تعزيز التوجه المراعي لاحتياجات العملاء، وتبسيط سياسات وممارسات الموارد البشرية، فضلا عن تحقيق اللامركزية وتفويض السلطة واتخاذ القرار على نحو أقرب من نقطة التسليم، ستمثل عاملا هاما إضافيا في ضمان تعزيز مساءلة البعثات السياسية الخاصة وفعاليتها. وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما إنشاء نظام جديد ومتمكن ومحايدين للمنسقين المقيمين، سيساعد أيضا على تعزيز وجود الأمم المتحدة في الميدان، الأمر الذي سيشجع المزيد من التنسيق مع عمل البعثات السياسية الخاصة.

٦٩ - وعلى النحو المشار إليه في هذا التقرير، فإن للشراكات مع الجهات المعنية الدولية والإقليمية الأخرى، ولا سيما المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أهمية حاسمة في فعالية البعثات السياسية الخاصة. وفي هذا الصدد، أتطلع إلى المزيد من الجهود لتنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، وإلى العمل على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي، ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى والدول الأعضاء، للمساعدة في المضي قدما بمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في أفريقيا وفي أي مكان آخر.

المرفق

بعثات الأمم المتحدة السياسية الخاصة (في ١ آب/أغسطس ٢٠١٨)

المبعوثون والمستشارون والممثلون الخاصون والشخصيون للأمين العام

- ١ - المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص
- ٢ - المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية
- ٣ - المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية
- ٤ - المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)
- ٥ - ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية
- ٦ - المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا
- ٧ - المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان
- ٨ - المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى
- ٩ - المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن
- ١٠ - المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي
- ١١ - المبعوث الخاص للأمين العام إلى ميانمار

شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات والكيانات والآليات الأخرى

- ١٢ - فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا
- ١٣ - فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية
- ١٤ - فريق الخبراء المعني بالسودان
- ١٥ - فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
- ١٦ - فريق الخبراء المعني بليبيا
- ١٧ - فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى
- ١٨ - فريق الخبراء المعني باليمن
- ١٩ - فريق الخبراء المعني بجنوب السودان
- ٢٠ - فريق الخبراء المعني بمالي
- ٢١ - فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات

- ٢٢ - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)
- ٢٣ - الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)
- ٢٤ - المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب
- ٢٥ - فريق التحقيق المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧)
- المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى**
- ٢٦ - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان
- ٢٧ - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط
- ٢٨ - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان
- ٢٩ - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق
- ٣٠ - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال
- ٣١ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو
- ٣٢ - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
- ٣٣ - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل
- ٣٤ - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا
- ٣٥ - مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي
- ٣٦ - فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة
- ٣٧ - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا
- ٣٨ - بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا